ممر الغاز الجنوبي ودور تركيا باعتبارها دولة مرور ومركزًا للطاقة

غاريث إم. وينرو
باحث سياسي

ملخص

من المحتمل أن تجعل القرارات بشأن مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسة تركيا مكونًا أساسيًّا من مكونات ما يسمّى بممر الغاز الجنوبي. فتركيا تسعى لأن تصبح دولة مهمّة ومركزًا رئيسًا لعبور الغاز والطاقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إبرام صفقات منفصلة لعبور الغاز عن طريق خط نابوكو ومشاريع خطوط الأنابيب من الأناضول، إلا أن أنقرة لا تزال بحاجة إلى إنشاء نظام جيد لنقل الغاز. أيضًا التوترات الجيوسياسية والمخاطر المحتملة بشأن زيادة الهجمات على البنية التحتية تهدد طموحات أنقرة. ولا جدال أن الاعتماد على الطاقة الروسية لن يحبط خطط تركيا، لذا يسعى المسؤولون الأتراك إلى تسهيل نقل الغاز من شمال العراق وتركمانستان، وكذلك من أذربيجان إلى الأسواق الأوروبية.

تحدث الكثيرون عن أن تركيا أصبحت دولة لعبور الطاقة ومركزًا لنقل المواد الهيدروكربونية، وخصوصًا الغاز الطبيعي إلى أوروبا على طول ما يسمّى بممر الغاز الجنوبي. وبالطبع من الممكن أن تستغل تركيا موقعها الجغرافي لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية رئيسة، وربما تعزيز آفاق عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يبدو أن مصطلحات، مثل: "دولة عبور للطاقة" و"مركز للطاقة" كثيرًا ما تثير النقاشات حول ما تعنيه هذه العبارات. تستخدم هذه المصطلحات في بعض الأحيان بالتبادل، ولكن من الضروري أن نفرق بين الاثنين. فهناك أنواع مختلفة من دول عبور الطاقة ومراكز الطاقة. ومن المهم أن نؤكد أن الشاغل الرئيس لأية حكومة في أنقرة هو تلبية احتياجات تركيا من الطاقة. أما الطموحات بأن تصبح دولة رئيسة لعبور الطاقة أو مركزًا للطاقة فهي مسائل ثانوية.

في الممارسة العملية، سياسات الطاقة معقدة، وتقف أمام تنفيذ مشاريع خطوط الأنابيب عوائق كثيرة. وقد كافح المسؤولون الأتراك لإقناع بروكسل بفتح فصل الطاقة في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

رؤية تركية
2014 - 12
131 - 111

لكـن احتـمال تجـدد الـصراع في القوقـاز، وخصوصًـا حـول إقليـم ناغورنـو قاراباخ المتنـازع عليـه، والاعتـداءات المتكـررة على البنيـة التحتيـة للطاقـة من قبـل الإرهابيين- أثارت المخاوف بشأن أمن شبكات الأنابيب في تركيـا وجوارهـا. عمومًـا، الإفـراط في الاعتماد على روسيا في واردات الغاز الطبيعي يمكـن أن تقيد حرية تركيـا في المناورة. وعلى

لـدى أنقرة طموحات فـي أن تصبح دولة رئيسة لعبور الطاقة، وخصوصًا الغاز مـن خلال تحقيق ممـر الغاز الجنوبي

الرغـم من علاقـات أنقـرة الدافئة مـع باكو وعشـق آباد، إلا أن النزاعـات بين أذربيجان وتركمانسـتان حـول بحـر قزويـن عرضـت طموحـات نقل الغاز التركماني إلى أوروبا من خلال تركيا إلى الخطر.

مـن المهـم ملاحظـة أن تركيـا تُعَـدّ دولة مهمّـة لعبور الطاقة، ولاسـيّما مع وجود خط باكـو تبيليـسي جيهـان (BTC)، وخطـوط أنابيـب كركوك- جيهـان والكميات الكبيرة من الطاقة التي تحملهـا الناقلات عبر مضيق البوسـفور. ومـع ذلـك، فـإن لـدى أنقـرة طموحـات في أن تصبـح دولة رئيسـة لعبور الطاقـة، وخصوصًـا الغاز من خـلال تحقيق ممـر الغاز الجنـوبي. عند مناقشـة خطط تركيا في أن تكـون مركزًا للطاقـة، يلاحظ أن لدى المسـؤولين في أنقـرة أهدافًا بـأن تصبح تركيا محـورًا رئيسًـا للغـاز، وكذلـك للكهربـاء. وبتسـليط الضـوء عـلى طموحات ممـر الغاز الجنـوبي، سـتركز هـذه الدراسـة عـلى قضايا الغـاز عند دراسـة الدور الـذي يمكن لتركيا أن تلعبه كدولة عبور للطاقة ومركزًا للطاقة.

الشـاغل الرئيـس لأيـة حكومـة في أنقرة هـو تلبية احتياجـات تركيـا من الطاقـة، أما الطموحـات في أن تصبح دولة رئيسـة لعبور الطاقة أو مركزًا للطاقة فهي مسائل ثانوية.

تناقش هذه الورقة أوّلًا احتياجات تركيا الحاليـة والمسـتقبلية من الطاقـة، وتحلل أهمية تحقيـق ممر الغـاز الجنوبي لتلبيـة الاحتياجات المسـتقبلية في أوروبـا. ثم يحلل القسـم التالي منهـا، ما هو المقصود من دولـة عبور الطاقة، ويبحـث في سـجل تركيا الحافل، فيـما يتعلق بدولـة الغـاز. بعـد ذلك تتـم مناقشـة أنواع مختلفـة من مراكـز الطاقة، ثم دراسـة إمكانية تركيـا في أن تصبـح مركـزًا رئيسًـا للغاز. كما سيتم تناول المخاوف الجيوسياسية والأمنية. وسـيتم تسـليط الضوء عـلى الـدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه تركيا في تطوير ممر الغاز الجنوبي.

احتياجات تركيا من الطاقة

عرَّف المنتـدى الاقتصـادي العالمي "أمن الطاقة"، "بأنه... إمدادات موثوقة ومسـتقرة ومسـتدامة مـن الطاقـة وبأسـعار وتكلفـة اجتماعيـة معقولـة"[1] . لـذا فـإن الشـاغل الأسـاسي لإدارة حزب العدالـة والتنمية هو معالجـة مسـألة أمن الطاقـة في تركيـا، حيث إنهـا لا تمتلـك احتياطيـات كبـيرة مـن الغاز الطبيعـي والنفط الخام. وقـد كانت عمليات

الحفر الأولية في البحر الأسود مخيبة للآمال، كما أن أعمال التنقيب المخطط لها في شرق البحر الأبيض المتوسط لن تبدأ في المستقبل القريب. وعلى الرغم من الاهتمام الذي تبديه الشركات الكبرى للطاقة، مثل شركة شل، وإكسون موبيل، إلا أنه من السابق لأوانه الجزم حول ما إذا كان لدى تركيا احتياطات واسعة من الغاز الصخري. بشكل عام، في المفاوضات حول مشاريع خطوط الأنابيب، مثل نابوكو وخط الأنابيب عبر الأناضول (TANAP)، سعى المسؤولون الأتراك لضمان أن نسبة من الغاز التي تمر من الأراضي التركية ستخصص للسوق المحلية. الأمر الذي من شأنه أن يكون الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي من روسيا، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يؤدي أيضًا إلى اتهامات بأن تركيا تتصرف كدولة "سيئة" لنقل الطاقة.

بعد تعرضها للركود في عام 2009، تعافت تركيا بسرعة لتصبح من أسرع الاقتصادات نموًّا في العالم. على الرغم من أن ضعف الطلب الداخلي والخارجي أدى إلى انخفاض النمو في النصف الثاني من عام 2012، إلا أنه كان من المتوقع للاقتصاد التركي أن ينمو بنسبة أكثر من 3 في المئة في عام 2012، و بنسبة 4.5 في المئة في عام 2013 .[2] لذا كان من اللازم توليد المزيد من الطاقة لمواكبة النمو الاقتصادي. في أبريل 2010، لاحظ نائب رئيس هيئة تنظيم سوق الطاقة (EMRA)، ودات جون أن تركيا يتعين عليها رفع إنتاجها من الطاقة من 45 ألف ميغاوات إلى 80 ألف ميغاوات بحلول عام 2023 [3] . وهناك خطط لتلبية هذه الاحتياجات إلى حد ما من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية. كما سيتم استغلال موارد الفحم المحلية على الرغم من أضرارها على البيئة. وستقوم شركة روسية ببناء أول محطة للطاقة النووية في تركيا قرب مرسين على ساحل البحر المتوسط بحلول عام 2019. ومع ذلك، هناك مخاوف بيئية وتقنية، وخاصة بعد كارثة فوكوشيما، وكذلك هناك إنذار بأن أنقرة يمكن أن تصبح أكثر اعتمادًا على موسكو في الطاقة، حيث سيتم تغذية المحطة باليورانيوم المخصب من روسيا. ولكن، هناك خطط لمحطتين للطاقة النووية في تركيا بحلول عام 2023. كما أن شركات من كوريا الجنوبية والصين واليابان و كندا ترغب في بناء منشأة نووية ثانية بالقرب من سينوب على ساحل البحر الأسود التركي.

في المستقبل القريب، سيظل الغاز أهم مصدر من مصادر الطاقة لتوليد الكهرباء في تركيا. في الوقت الحاضر، يتم إنتاج نحو 50 في المئة من الكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز، الرخيصة نسبيًّا وسريعة البناء والأكثر ملاءمة للبيئة من الوحدات التي تعمل بالنفط أو الفحم. وبصرف النظر عن التراجع الوجيز في عام 2009 بسبب الركود، فقد ظل استهلاك الغاز في تركيا يرتفع بشكل مطرد. وفقًا للاحصاءات الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم، في عام 2011 استوردت تركيا 23.5 مليار متر مكعب من روسيا من خلال خطوط الأنابيب التي تمر من جنوب

شرق أوروبا وشبكة بلو ستريم الممتدة في البحر الأسود. وبلغ إجمالي واردات تركيا من الغاز في عام 2011 41.7 مليار متر مكعب [4]. وتوقعت هيئة تنظيم سوق الطاقة EMRA أنه في عام 2012 سيزيد استهلاك الغاز الطبيعي في تركيا بنسبة 9 في المئة [5].

وفي محاولة لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، ذكرت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في أنقرة في خطتها الإستراتيجية التي تغطي الفترة من 2010–2014 أنه بحلول عام 2015 ينبغي على تركيا ألا تعتمد على أية دولة في واردات الغاز التي تلبي أكثر من 50 في المئة من احتياجات الطاقة في البلاد [6]. ومع ذلك حتى الآن، يبدو أن تركيا لم تستطع الاستغناء عن إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا. لقد أبرمت تركيا عقودًا مع آخرين من منتجي الطاقة، مثل إيران وأذربيجان والجزائر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تدفق الغاز إلى السوق التركية في السنوات القليلة المقبلة. ومع قدرتها المحدودة على تخزين الغاز، سعت إدارة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة التفاوض على العقود لجعل التزامات الاستلام أو الدفع أقل مشقة، ولتجنب الاضطرار إلى دفع غرامات باهظة لعدم استيراد كميات الغاز المتفق عليها. وبالتالي في ديسمبر 2011، تم التوصل إلى اتفاق مع موسكو يسمح لأنقرة في عام 2012 بشراء 3 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي الذي كان في نطاق الاستلام أو الالتزام بالدفع [7]. وعلى ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى أن يتم التفاوض على عقود جديدة للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال أيضًا مع زياد الطلب على الطاقة في تركيا. في الواقع، كانت هناك آراء بأن تركيا بحلول عام 2016 قد تواجه أزمة في الطاقة مع تزايد الطلب على الكهرباء، وعجز واردات الغاز الطبيعي في تلبية الاحتياجات [8]. في عام 2009 أشارت شركة خط أنابيب البترول التركية (بوتاس) إلى أن تركيا ستحتاج إلى استيراد 66 مليار متر مكعب بحلول عام 2020، ولكن دون التفاوض على عقود إضافية ستحصل تركيا فقط على حوالي 41 مليار متر مكعب في تلك السنة[9].

يطرح مدى اعتماد تركيا على غاز روسيا، وأيضًا بالنسبة لواردات النفط والفحم، وربما في المستقبل بشأن الحصول على الطاقة النووية– سؤالًا عما إذا كانت موسكو قد تستغل هذا للتأثير في السياسة الخارجية التركية. ومع ذلك، تتمتع أنقرة ببعض النفوذ على موسكو؛ نظرًا لرغبة روسيا في توزيع الغاز في السوق التركية، ونقل النفط الخام الروسي إلى الأسواق العالمية من الأراضي التركية من خلال خط أنابيب سامسون

جيهان المخطط له. ومع ذلك، وعلى الرغم من خفض سعر الغاز وبعض التنازلات التي تتعلق بالتزامات الاستلام أو دفع غرامات، فإن المسؤولين حصلوا على القليل في مقابل السماح لموسكو بالمضي قدمًا في خطط بناء خط أنابيب الغاز ساوث ستريم في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في البحر الأسود[10]. ويعتقد بعض المتابعين أن نقل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا عبر ساوث ستريم يمكن أن يلحق الضرر بآفاق تنمية ممر الغاز الجنوبي.

ممر الغاز الجنوبي

وفقًا لـ"لسيناريو السياسات الجديدة" لوكالة الطاقة الدولية (IEA) الذي نشر في عام 2011 والذي افترض أن الحكومات ستنفذ التزامات سياسة الطاقة الأخيرة "بطريقة حذرة" مع زيادة الطلب على الغاز تدريجيًا وتراجع الإنتاج المحلي، سيتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زيادة واردات الغاز الصافية من 312 مليار متر مكعب في 2009 إلى 448 مليار متر مكعب في عام 2020 و523 مليار متر مكعب في عام 2030 [11]. لكن في الممارسة العملية، على الرغم من عدم معرفة عوامل ومتغيرات المستقبل سيكون من المستحيل التنبؤ بدقة، بحجم احتياجات الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، هناك عدد من التوقعات والسيناريوهات التي أنتجها بعض الوكالات والهيئات الحكومية، بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية نفسها. على الرغم من تعهدات الاتحاد الأوروبي باستغلال أشكال الطاقة المتجددة، ومع الأخذ بعين الاعتبار زيادة استخدام الغاز الصخري في الولايات المتحدة، والذي من شأنه أن يخرج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية، ستظل هناك زيادة في احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي المضخ بالأنابيب في المستقبل المنظور. وستواجه دول الاتحاد الأوروبي منافسة شرسة من أسواق آسيا على الغاز الطبيعي المسال. هذا بالإضافة إلى الشكوك الخطيرة التي أثيرت حول مستقبل الطاقة النووية بعد حادثة فوكوشيما، ويبدو أن الغاز الطبيعي سيصبح وقود سد الفجوة، حيث إن أوروبا تتحرك تدريجيًا نحو استخدام أشكال الطاقة المتجددة في العقود المقبلة.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي على روسيا في نحو 40 في المئة من واردات الغاز الطبيعي التي بلغت ما يقرب من 25 في المائة من استهلاكه للغاز الطبيعي. وحرصت المفوضية الأوروبية في بروكسل والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا، على تنويع مصادر واردات الغاز الطبيعي

والطـرق التي يتـم من خلالها تسـليم الغاز خاصة بعد مشـكلات نقل الغاز الروسي من خـلال أوكرانيا والحرب الروسـية الجورجية في أغسطس 2008. وفي يناير 2006 ويناير 2009 أدت الخلافات بين موسـكو وكييف حول ترتيبات عبور الغاز إلى نقص إمدادات الغـاز إلى أوروبا. وتأثرت بذلك دول وسـط وشرق أوروبـا، التي تعتمـد إلى حد كبيرعلى روسـيا في واردات الغاز الطبيعي، خصوصًا جراء أزمات الغاز بين موسكو وكييف.

ولكونهـا ممـرًا للطاقـة، مـن الممكـن أن تصبـح تركيـا عنـصرًا مهـمًّا في ممـّر الطاقـة الجنـوبي. ومـع سـعي الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي لتنويـع واردات الطاقـة، أعلنـت المفوضيـة الأوروبيـة أن تطويـر ممـر الغـاز الجنوبي مـن أهم أولويـات أمن الطاقة [12]. حيث إن الممرات الثلاث الأخرى التي تـدار مـن روسـيا والنرويج وشـمال إفريقيا، قـد ينقل الغاز الطبيعـي المنتج في مناطق بحر قزويـن والخليج إلى أوروبـا من خلال تركيا. وفي وقت كتابة هذه الورقة، كان خط أنابيب نقـل الغـاز الطبيعـي الوحيد في غـرب تركيا مـن خـلال أراضي تركيا واليونـان (ITG)، هـو الخط الذي نقل كميات صغيرة من الغاز الأذربيجـاني. أيضًـا في المسـتقبل القريب لن يتم تسـليم الغاز إلى أوروبا مـن خلال إيران بسـبب العقوبـات المفروضـة عليهـا بسـبب برنامجهـا النـووي. أيضًـا سـتؤخر النزاعات عـلى المـوارد الهيدروكربونيـة بين السـلطات المركزيـة في بغـداد وحكومة إقليم كردسـتان والتوترات بين باكو وعشـق آباد حول ملكية حقـول الغـاز في بحـر قزويـن- خطـط نقل الغاز الطبيعي من شمال العراق وتركمانستان إلى أوروبـا. ومن ثَمّ فإن الاهتمام ينصب على كيفيـة نقـل الغاز مـن أنبوب سـتريم في عام 2017 مـع المرحلـة الثانيـة مـن إنتـاج حقل غـاز شـاه دنيـز الأذربيجـاني في بحـر قزوين إلى الـدول الأعضاء في الاتحـاد الأوروبي من تركيا.

منـذ نوفمبر 2012، تـدرس الحكومة في باكو وشركة بريتـش بيتروليم BP التي تقوم بتنفيذ خط كونسـورتيوم الدولي في حقل شاه دنيـز إقامة مشروعين لخطـوط أنابيب الغاز، التـي يمكنها نقـل 10 مليـارات متر مكعب سـنويًّا إلى أوروبـا، بالإضافـة إلى 6 مليارات متر مكعب يتم تسـليمها إلى الأسواق التركية كل عـام. مشـاريع أنابيـب نابوكـو أو خـط الأنابيـب عـبر البحر الأدرياتيكـي (TAP) سـتصبح عنصرًا رئيسًّـا في ممر الغاز الجنوبي. والهدف مـن ذلك هو ربط أحـد، أو ربما كل هذه المشاريع، بـTANAP، الذي من المقرر أن يتم تشييده عبر تركيا.

في فبرايـر 2012 تـم اختيـار مـشروع TAP طريقًـا محتمـل لنقـل الغـاز من شـاه دنيـز إلى جنوب أوروبا بدلًا من مشروع خط الأنابيـب المقـترح ITGI (إنتركونكتور بين تركيا واليونان وإيطاليـا)، امتداد خط ITG الـذي تـم تشـييده بالفعـل. إجمـالي تكاليف الإنشـاء المتوقعـة لخـط أنابيـب TAP 1.5 مليـار يـورو، وسـتكون قدرتـه الابتدائيـة مـن 10-20 مليـار مـتر مكعب/ وسـيمتد عـبر اليونـان وألبانيـا إلى إيطاليـا عـبر البحر الإدرياتيكي. الشركة النرويجية سـتات أويل Statoil، أحـد المشـاركين في هذا المشروع،

تبلغ حصتها 25.5 في المئة في كونسورتيوم شاه دنيز. أيضًا في أغسطس 2012، وافق ثلاثة من المشاركين في كونسورتيوم شاه دنيز، بريتش بيتروليم BP وتوتال وشركة النفط الحكومية الأذربيجانية (SOCAR)، على تمويل أعمال الهندسة والتصميم لخط الأنابيب TAP. تضمنت الاتفاقية أيضًا حرية حصول المُسهمين على نسبة في شاه دنيز تصل إلى 50 في المئة من الأسهم في خط الأنابيب TAP , [13] ولم يتم توضيح كيف سيؤثر هذا في حصة ستات أويل البالغة 42.5 في المئة.

اختارت باكو شركتَي نابوكو الغرب وكونسورتيوم شاه دنيز في أواخر يونيو 2012 على أنها أفضل خيار لنقل الغاز الطبيعي الأذربيجاني إلى وسط أوروبا. ولم يتم اختيار خط الأنابيب الذي اقترحته شركة بريتش بيتروليم BP عبر جنوب شرق أوروبا (SEEP) بسبب "كفاءة" البديل نابوكو الغرب [14] . حيث إن خط نابوكو يمكنه الاستفادة من الاتفاقية الحكومية الدولية (IGA)، اتفاقات الطرف المضيف وحقوق إعفاء الوصول للطرف الثالث المبرمة لخط أنابيب نابوكو. بدلًا من نقل أكثر من 30 مليار متر مكعب/ سنويًا من الحدود التركية الجورجية، وربما الحدود التركية العراقية، إلى النمسا من خلال تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر، فإن نابوكو الغرب سينقل مبدئيًا ما يصل إلى 10 مليارات متر مكعب/ سنويًا إلى مجمع غاز بوجارتن في النمسا على طول خط الأنابيب الأقصر، 1300 كيلومتر الذي يبدأ عند الحدود التركية البلغارية. وقد ناضل المُسهِمون في نابوكو كونسورتيوم للعثور على وحدات التخزين اللازمة لسعة خط أنابيب نابوكو، 31 مليار متر مكعب/ سنويًا. وتم إبرام الصفقة في ديسمبر 2011 بين أنقرة وباكو، للمضي قدمًا في بناء خط أنابيب TANAP الذي زاد من أهمية خط أنابيب نابوكو [15].

سيكون خط TANAP عنصرًا أساسيًا في ممر الغاز الجنوبي في المستقبل، وهو سيمكّن تركيا من أن تصبح دولة عبور رئيسة للطاقة. ومن الممكن نقل الغاز على طول هذا الخط الذي سيتكلف 7 بلايين دولار بحلول أوائل عام 2018، بسعة تصل إلى 16 مليار متر مكعب/ سنويًا بحلول عام 2020. أيضًا هناك خطط لتوسيع قدرة الخط، خصوصًا أن أذربيجان تطور حقول غاز أخرى في بحر قزوين [16] . كما أن الخطوات التي تم اتخاذها للمضي قدمًا في خط أنابيب TANAP قد شجعت السلطات في أنقرة على الموافقة النهائية على بناء خط أنابيب ساوث ستريم عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في البحر الأسود. خط أنابيب ساوث ستريم الذي تدعمه روسيا الذي تبلغ سعته 63 مليار متر مكعب/ سنويًا عُدَّ تهديدًا خطيرًا على مشروع نابوكو الأصلي وممر الغاز

سيكون خط TANAP عنصرًا أساسيًا في ممر الغاز الجنوبي في المستقبل، وهو سيمكّن تركيا من أن تصبح دولة عبور رئيسة للطاقة

الجنوبي بشكل عام. ومع ذلك، على الرغم من التطورات الأخيرة حول مشاريع خطوط أنابيب الغاز المقترحة في أوروبا، فإنه في وقت كتابة هذا التقرير ظلت هناك أسئلة حول كيفية تصرف تركيا كدولة عبور للطاقة فيما يتعلق بالغاز. وكان من غير الواضح ما إذا كان مقدرًا لتركيا أن تصبح مركزًا رئيسًا للغاز.

تركيا كدولة ترانزيت للغاز

كان هناك اهتمام متزايد بدور وأهمية دول عبور الطاقة. وقد أشار لوفت وكورين إلى هذه الدول بأنها "سلالة جديدة من الدول" [17]. "دولة عبور الطاقة" تشير إلى دولة تمر بها خطوط أنابيب لتوصيل الطاقة من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة. يتم لإبرام اتفاقات بين منتجي الطاقة ودولة العبور، التي تحصل على إيرادات للسماح بعبور الهيدروكربونات ونقلها عبر أراضيها. الترتيبات أيضًا قد تسمح لدولة العبور بالاستفادة، وربما بأسعار مخفضة، من جزء من النفط أو الغاز الذي يمر عبر أراضيها لتلبية احتياجاتها من الطاقة. لذا فإن دولة العبور "الجيدة" للطاقة لا تعطل تدفق الطاقة من خلال أراضيها، وتحافظ على علاقات جيدة مع كل من الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة.

أما دول العبور "السيئة" للطاقة، فقد تعيد كتابة الاتفاقات من جانب واحد، وترفع رسوم العبور، وتطالب بمزيد من الخصومات على النفط أو الغاز، أو ربما تستفيد بشكل غير قانوني من خطوط الأنابيب التي تعبر أراضيها. ومن شأن عدم وجود طرق تصدير بديلة أن يؤدي إلى زيادة نفوذ دولة العبور، على الرغم من أنها ستخاطر بتشويه صورتها وتنفر المستثمرين عن دعم اقتصادها. عمومًا، ليس هناك وسيلة موضوعية لتحديد رسوم العبور، ولا توجد آلية واضحة لضمان تنفيذ الاتفاق بشكل صحيح [18].

المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغاتGATT) أشارت إلى العبور الحر للتجارة على طول الطرق الملائمة، ولكنها لم تذكر على وجه التحديد تجارة الطاقة. أما منظمة التجارة العالمية (WTO)، خليفة اتفاقية الغات، فلديها آلية لتسوية المنازعات التي من الممكن أن يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لمعاهدة ميثاق الطاقة (ECT)، فلا تشير إلى حرية العبور وعدم التمييز في تجارة الهيدروكربونات، وأيضًا لديها آلية لتسوية المنازعات. على كل حال، المحاولات لتعزيز هذه الأداة من خلال بروتوكول نقل منفصل لمعالجة القضايا المتعلقة برسوم العبور باءت بالإخفاق حتى الآن. وهناك أيضًا لوائح للاتحاد الأوروبي ضمن الاتفاقية وحزمة الطاقة الثالثة، تشير إلى مسائل نقل الغاز. وعلى الرغم من هذه الجهود لتنظيم تجارة النفط والغاز لا تزال هناك فرص أمام دول العبور في خلق مشكلات لمنتجي الطاقة ومستهلكيها.

على الرغم من أن تركيا ليست خاضعة للوائح الاتحاد الأوروبي، إلا أنها عضو في منظمة التجارة العالمية ومعاهدة ميثاق

الطاقة. ومع ذلك، ليس هناك نظام لنقل الغاز في تركيا يوضح الشروط التي يمكن من خلالها نقل الغاز الطبيعي عبر الأراضي التركية. وفقًا لتقرير سير العمل الخاص بالاتحاد الأوروبي حول تركيا والذي نشر في عام 2012، "... لا يوجد أي تطور بشأن الدور العادل وغير التمييزي لنقل الغاز" [19]. لم يتم حتى الآن الاعتراف بنقل الغاز الطبيعي على أنه نشاط تجاري في إطار قانون سوق الغاز الطبيعي في تركيا لعام 2001. ومن ثَمّ، لا يتم ذكر قضايا المرور العابر في مبادئ شبكة النقل لشركة بوتاس والتي نشطت منذ عام 2007 [20]. وهناك جهود حثيثة لتعديل هذا القانون، ويعتقد البعض أن هذا من شأنه دمج الأنظمة فيما يتعلق بالعبور والتماشي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي في قضايا مثل: وصول الطرف الثالث، وعدم التمييز، والتحرك نحو تنظيم التعريفات. اتفاقية IGA حول نابوكو، على سبيل المثال، أدرجت هذه الأحكام مع قسم التخطيط من خط الأنابيب الذي يعبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقدمت أنقرة أيضًا بعض الالتزامات حول نابوكو على النحو المبين فيما يأتي.

بشكل عام، أصبحت تركيا دولة عبور للطاقة يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالنفط. ومع ذلك، كان هناك تأخير في تجديد اتفاق نقل النفط الخام العراقي إلى تركيا بسبب المشكلات على رسوم العبور، ورفع مستوى شبكة الأنابيب. لكن الاتفاق الموقع في سبتمبر 2010 هدف إلى وضع حد لمصادرة السلطات التركية الخام العراقي في ميناء جيهان على البحر المتوسط مقابل ديون مستحقة لأنقرة على بغداد [21].

اتفاقية IGA الخاصة بخط ITGI التي وقعت عليها حكومات تركيا وإيطاليا واليونان في يوليو 2007 لم يتم التصديق عليها، ومن المعلوم أنها تتضمن بندًا يمكّن تركيا من الحصول على 15% من الغاز الذي يعبر أراضيها

لذلك فإن سجل تركيا على أنها دولة عبور للغاز أمر محير. وقد أثيرت تساؤلات عديدة حول موقف تركيا خلال المفاوضات قبل التوقيع على الاتفاقية الخاصة بنابوكو في أنقرة في يوليو 2009. وطالب مسؤولو الطاقة في أنقرة بأن تتلقى تركيا 15٪ من كميات الغاز المنقولة على طول نابوكو بسعر مخفض، وتم توجيه الاتهامات إليهم بطلب أسعار باهظة [22]. ولم تبدأ المفاوضات إلا بعد تدخل وزارة الخارجية التركية، والتراجع عن المطالب السابقة، والموافقة على توقيع الاتفاقية في مقابل تلقي تركيا 60 في المئة من جميع الضرائب المحصلة من نقل الغاز، ووعود بأنه في حال حدوث أزمة طاقة في المستقبل سيفي الاتحاد الأوروبي باحتياجات تركيا من الغاز [23]. وافقت أنقرة على أن "نظامًا محددًا -بما يتفق مع الوضع القانوني الداخلي لتركيا"- يمكن أن ينطبق على أجزاء من خط الأنابيب الذي سيعبر تركيا [24]. هذا النظام الذي يحتاج إلى توضيح، سيغطي أيضًا مسائل العبور.

وبما أن أذربيجان لم توقع على اتفاقية IGA بشأن خط نابوكو، فلا بد أن تتوافق أنقرة وباكو بشأن العبور المنفصل قبل أن يتم نقل الغاز من شاه دنيز إلى أوروبا عبر تركيا على طول خط أنابيب نابوكو. وبعد مفاوضات مطولة، واستبدال نابوكو الغرب بنابوكو واتفاقية لبدء بناء خط أنابيب TANAP، كان على المسؤولين في باكو وأنقرة التوصل إلى اتفاق حول شروط العبور. كما هو موضح فيما يأتي، في يونيو 2012 توصلت أنقرة وباكو في نهاية المطاف إلى اتفاق نهائي بشأن قضايا العبور الخاصة بخط أنابيب TANAP.

ومن المثير للاهتمام، أن اتفاقية IGA الخاصة بخط ITGI، التي وقعت عليها حكومات تركيا وإيطاليا واليونان في يوليو 2007 لم يتم التصديق عليها، ومن المعلوم أنها تتضمن بندًا يمكّن تركيا من الحصول على 15٪ من الغاز الذي يعبر أراضيها [25]. لذا قد يتم التخلي عن مقترح ITGI الذي تبلغ سعته 13 مليار متر مكعب/ سنويًّا بعد الإخفاق في اختياره طريقًا محتمل لتصدير الغاز الذي سيتم إنتاجه في المرحلة الثانية من تطوير حقل شاه دنيز.

تركيا باعتبارها محورًا للطاقة

يمكن القول إن هناك على الأقل نوعين معترفين بهما من محاور الطاقة. يشير محور الطاقة المادي إلى دولة يوجد فيها بنية تحتية كبيرة للطاقة، مثل خطوط الأنابيب والمرافق، مثل معامل التكرير ووحدات التخزين ومحطات ومصانع البتروكيماويات

ومصانع تسييل الغاز... وما إلى ذلك. لذلك فإن الخطة الإستراتيجية لتركيا للفترة من 2010 – 2014 والتي أعدتها وزارة الطاقة والموارد الطبيعية MENR، أشارت إلى أن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط يمكن أن يصبح مركزًا متكاملًا [26] بحلول عام 2015. أيضًا هناك فوائد إستراتيجية وسياسية واقتصادية للدولة التي تصبح مركزًا للطاقة. لكن، الآمال في جعل جيهان روتردام جديدًا، أصيبت بخيبة الأمل؛ بسبب موافقة الحكومة في أنقرة في عام 2007 على جعل المنطقة خالصة للطاقة.

وفي الدولة التي تصبح مركزًا لتجارة الطاقة، يلتقي الموردون والمستهلكون لتجارة المواد الهيدروكربونية في سوق مفتوح وشفاف. ولن يصبح ذلك ممكنًا في تركيا إلا بعد تنفيذ مخطط تحرير سوق الغاز، عندما تكون الأطر القانونية والتنظيمية مناسبة وفي المكان الصحيح. أيضًا البنية التحتية ضرورية لتخزين ونقل النفط والغاز. في وقت كتابة هذه الورقة، لا تزال لدى تركيا إمكانات محدودة لتخزين الغاز والقدرة الاحتياطية لشبكة أنابيبها تبلغ 10 مليارات متر مكعب على الأكثر. لكن رغم ذلك كانت هناك تحركات أولية لتوسيع سعة تخزين الغاز في تركيا. في نوفمبر 2011 تم التوصل إلى اتفاق مع شركة الهندسة TIANCHEN الصينية لبناء منشأة تخزين لمليار متر مكعب تحت الأرض بالقرب من توز جولو في وسط الأناضول بحلول عام 2019 . لذا قد تصبح تركيا فقط مركزًا كبيرًا للطاقة بعد القيام باستثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية.

حاليًا يجري اتخاذ الخطوات الأولية في تركيا نحو إقامة ما قد يصبح محورًا مهمًا لتجارة الطاقة. في 5 يوليو 2012 وقعت الشركة المملوكة للدولة لنقل الكهرباء (TEIAS) اتفاقية مع بورصة الطاقة الأوروبية European Energy Exchange لتبادل الطاقة في تركيا[28]. والهدف هو تبادل الطاقة في غضون عامين، ووضع معيار لجميع المعاملات السلعية الخاصة بالطاقة في تركيا والمنطقة على نطاق أوسع. ومن المخطط أن يصبح تبادل الطاقة دليلًا ومعيارًا لكل صفقات الطاقة في تركيا والمنطقة برمتها. تعود هذه الخطة بالفائدة على موردي الطاقة والمرافق البلدية، ومشغلي الشبكات، وشركات تجارة الطاقة والهيئات الصناعية والمالية المشاركة [29] . لذا من الضروري الحصول على موافقة الحكومة وتنقيح قانون سوق الغاز الطبيعي الحالي وفقًا لذلك.

لذا فإنه في محور الطاقة التجاري الحقيقي، سيتعين على المسؤولين الأتراك ببساطة تسهيل تجارة المواد الهيدروكربونية من دون محاولة إملاء شروط. ولكن، من الناحية العملية، يبدو أنه في المدى القريب تسعى أنقرة لتأمين اتفاقات إعادة التصدير حيث يتم بيع الغاز المباع سابقًا إلى تركيا لأسواق ثالثة لجني أرباح. وكانت تركيا قد حصلت سابقًا على الحق في إعادة التصدير إلى اليونان على طول خط ITG بسعة 750 مليون متر مكعب من الغاز سنويًا، من أكثر من 6 مليارات متر

مكعب| سنويًّا، تم التعاقد عليها، من المرحلة الأولى من إنتاج حقل شاه دنيز في أذربيجان. ويبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية ضمنت حقوق إعادة تصدير 6 مليارات متر مكعب إضافية/ سنويًّا ستحصل عليها من المرحلة الثانية من تطوير حقل غاز بحر قزوين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الضغوط، أخفق المسؤولون في شركة بوتاس في تأمين اتفاقات إعادة التصدير مع إيران وروسيا. ويبدو أن موسكو أيضًا ليست مستعدة لمنح حقوق إعادة التصدير للشركات الخاصة التركية التي هي على وشك الاستيلاء على عقود استيراد الغاز من شركة بوتاس لتسليم 6 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنويًّا على طول خط الأنابيب الذي يمر عبر جنوب شرق أوروبا.

تأمل حكومة حزب العدالة والتنمية أيضًا في المدى القريب أن تصبح مركزًا للطاقة لاستقبال وتصدير الغاز الطبيعي المسال. مؤخرًا اهتمت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بذلك، وتبذل جهودًا لتلقي الغاز الطبيعي المسال من قطر في محطة استقبال له عند مرمرة أرجلي حيث يمكن إعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال، ومن ثم إرساله بواسطة خط أنابيب جديد لأوكرانيا [30]. لكن لا يبدو أن موسكو ستقبل بفكرة إرسال الغاز الطبيعي إلى جيهان لتحويله إلى سائل في المحطة الجديدة المقترحة هناك. أما الأكراد في شمال العراق، فهم لا يمانعون نقل الغاز في المستقبل إلى مصنع الغاز الطبيعي المسال في الميناء التركي على البحر المتوسط حيث يتم تصديره بواسطة الناقلات إلى الأسواق الخارجية [31].

ونظرًا لطول الوقت اللازم لإعداد الإطار القانوني والتنظيمي والمالي الضروري أيضًا (المصارف والخدمات المالية الدولية، وآليات تسوية المنازعات حول العقود ...إلخ) لإنشاء مركز للطاقة، لوحظ أن المسؤولين في أنقرة ينتهجون "طموحًا غريبًا" لجعل تركيا مركزًا رئيسًا للطاقة [32]. ومع ذلك، يبدو أنه في حين يطمح المسؤولون الأتراك في أن يصبح بلدهم مركزًا لتجارة الطاقة على المدى الطويل، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية في المدى القصير تأمل في جني أرباح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية من الموقع الجغرافي لتركيا على طول ممر الغاز الجنوبي المقترح. هذا من شأنه أن يكمل فكرة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو التي ترى أن تركيا "دولة مركزية "حيث تتداخل العديد من المناطق [33]" . وقد جادل داود أوغلو أن تركيا على مفترق طرق التدفق العالمي للطاقة، فهي تقع عند تقاطع ممرات طاقة الشرق والغرب والشمال والجنوب [34]. هذا يعني ضمنًا أن الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة في منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط والخليج والبلقان وبقية أوروبا في حاجة للتصالح مع تركيا بشأن قضايا الطاقة.

الجيوسياسة والمخاوف الأمنية

بشكل واضح، من أجل أن تصبح تركيا دولة مركزية لعبور الطاقة ومحورًا للطاقة، يجب أن تتمتع بدرجة من الاستقرار والأمن

على أراضيها وفي الجوار المباشر لها. فيُعَدّ التدفق الآمن والمستمر للطاقة عنصرًا مهمًّا من عناصر أمن الطاقة. كما أن وجود احتمال قيام الإرهابيين بأعمال تخريبية أو إمكانية اندلاع صراع في المنطقة قد لا يشجع المستثمرين على تمويل بناء خط أنابيب. وقد يتم وضع خطوط الأنابيب تحت الأرض لأسباب أمنية (مثل خط أنابيب BTC وخط أنابيب جنوب القوقاز (SCP)، وخط أنابيب الغاز الذي يربط باكو بأرضروم في شمال شرق تركيا)، ولكن محطات الضخ فوق سطح الأرض، ووحدات الضغط والصمامات لا تزال تتعرض للهجمات. عمومًا تقوم وحدات خاصة تركية، وأذربيجانية وجورجية بإجراء تدريبات لحفظ أمن خطوط الأنابيب بانتظام، ولكن هذه القوات ليست قادرة على حماية كل متعلقات خطوط الأنابيب والبنية التحتية.

لقد أدى الصراع بين روسيا وجورجيا في عام 2008 إلى إغلاق وجيز لخط أنابيب جنوب القوقاز (SCP)، وإغلاق خط أنابيب النفط الذي يربط باكو بميناء سوبسا الجورجي لمدة ثلاثة أشهر. حيث استهدفت القوات الروسية الجسور والسكك الحديدية وحاصرت الموانئ الجورجية، ومن ثَمّ أعاقت تصدير النفط الأذربيجاني. هذه الأحداث دعت إلى النظر بجدية في مسألة سلامة جورجيا كدولة عبور للطاقة، وألقت ظلالًا من الشك حول مستقبل تركيا باعتبارها ممرًّا للطاقة نظرًا إلى أن الهيدروكربونات ستمر بجورجيا من منطقة بحر قزوين قبل أن تصل إلى تركيا. ومع ذلك، أجبر العدوان الروسي

أدى الصراع بين روسيا وجورجيا في عام 2008 إلى إغلاق وجيز لخط أنابيب جنوب القوقاز (SCP)، وإغلاق خط أنابيب النفط الذي يربط باكو بميناء سوبسا الجورجي لمدة ثلاثة أشهر. حيث استهدفت القوات الروسية الجسور والسكك الحديدية وحاصرت الموانئ الجورجية، ومن ثَمّ أعاقت تصدير النفط الأذربيجاني

السياسيين في أوروبا على الاهتمام الفوري بممر الغاز الجنوبي المقترح لتنويع مصادرهم من واردات الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية.

في وقت كتابة هذه الورقة، كانت منطقة القوقاز تعاني من اضطرابات. فالنزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ كان لا يزال قائمًا. وقد لاحظت مجموعة الأزمات الدولية أن تجدد القتال على الإقليم قد يؤدي إلى هجمات تستهدف خط أنابيب BTC وخط أنابيب جنوب القوقاز (SCP)، وهما على بعد أقل من 20 كيلومتر من خط المواجهة، حيث تواجه القوات الأرمينية والأذربيجانية بعضها بعضًا [35]. أجريت تدريبات عسكرية واسعة النطاق في أكتوبر 2012، وأعلنت هيئة الأركان العامة الأرمنية أنها قادرة على تدمير منشآت الطاقة الأذربيجانية بهجوم صاروخي [36].

ربما كان للقلق الجيواستراتيجي في شرق البحر المتوسط تأثير محدود في طموحات تركيا بأن تصبح دولة عبور للطاقة. أثار

المعلقون احتمال إنشاء خط أنابيب للغاز لربط حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية مع تركيا، الذي من شأنه ربط خطوط أنابيب الغاز في الممر الجنوبي [37]. لكن زيادة التوترات بين نيقوسيا وأنقرة حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز، والتي تصاعدت في أواخر عام 2011 عندما بدأت الشركة الأمريكية نوبل إنرجي Noble Energy الحفر في المنطقة البحرية الخاصة بالقبارصة اليونانيين، وتدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل في أعقاب مقتل المدنيين الأتراك على متن سفينة مرمرة الزرقاء، كل هذه الأحداث أشارت إلى أنه من غير المرجح بناء خط الأنابيب هذا. وبدأ القبارصة اليونانيون والإسرائيليون يفكرون في بناء محطة للغاز الطبيعي المسال في قبرص، حيث يمكن نقل الغاز بواسطة ناقلات إلى الأسواق في أوروبا وخارجها.

أيضًا تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز التي تربط تركيا مع إيران والعراق للتخريب بشكل متكرر من قبل المتمردين المعارضين للحكومة المركزية في بغداد وقوات تابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK). الأهم من ذلك، إغلاق خط أنابيب BTC لأكثر من أسبوعين بعد انفجار صمام فوق سطح الأرض في إقليم أرزنجان في 5 أغسطس 2008. وأرجعت السلطات التركية الانفجار إلى مشكلات تقنية، لكن حزب العمال الكردستاني تبنى المسؤولية. ويبدو أن حزب العمال الكردستاني كان في الواقع هو الفاعل الحقيقي [38]. أيضًا أثار هجوم على خط أنابيب باكو تيبليسي جيهان BTC في شمال شرق تركيا، بعيدًا عن المنطقة المعتادة لعمليات حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد التساؤلات والشكوك حول أمن تركيا كدولة عبور للطاقة. على

الرغم من عدم حدوث المزيد من الهجمات على خط أنابيب باكو تيبليسي جيهان BTC، إلا أن المسؤولين في حزب العدالة والتنمية كانوا قلقين بعد حدوث أضرار لخط أنابيب جنوب القوقاز (SCP) بين قارس وأرضروم في مايو وأكتوبر 2012 بسبب الأعمال التخريبية لحزب العمال الكردستاني [39]. وتوقفت تدفقات الغاز على طول خط الأنابيب، التي يمكن من خلالها نقل الإنتاج في المستقبل من شاه دنيز، لثلاثة أسابيع. ولا غرابة أن السلطات التركية سعت إلى التقليل من أهمية هذه الهجمات.

أهمية تركيا لممرّ الغاز الجنوبي

بالنظر إلى أنه يجب تلبية احتياجات تركيا من الطاقة، وأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستستمر في السعي إلى تنويع واردات الغاز الطبيعي رغم أن الطلب على الغاز قد لا يزداد على المدى القصير، وعلى افتراض أن الوضع الأمني في تركيا وجوارها المباشر سيظل مستقرًا، بالرغم من كل هذه الاشياء لا تزال هناك مسائل متعلقة بآفاق ممر الغاز الجنوبي بحاجة إلى معالجة. يأمل المشرفون على خط TAP ونابوكو الغرب أن تختار باكو وكونسورتيوم شاه دينيز في عام 2013 مشروعهم كطريق لتصدير الغاز الذي يتم إنتاجه في حقل الغاز الأذربيجاني في بحر قزوين بعد عام 2017. رسميًا، تدعم السلطات في أنقرة كل المشاريع، ولكن شركة بوتاس، بوصفها عضوًا في كونسورتيوم نابوكو، يُفترض أنها ستبذل ضغوطًا لتعزيز نابوكو الغرب. في وقت كتابة هذه الورقة، تبدو آفاق نابوكو الغرب واعدة بالنظر إلى أن دول وسط وجنوب شرق أوروبا كانت حريصة على تقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسي.

يمكن لتركيا أن تلعب دورًا أكبر في تحقيق مشروع ممّر الغاز الجنوبي من خلال تسهيل تطوير خط TANAP. ويبدو أن شركة البترول التركية (TPAO) وشركة بوتاس قد تخلتا عن محاولاتهما لزيادة نسبة الـ15 في المئة و5 في المئة من أسهم المشروع. وستظل سوكار المساهم الأكبر في TANAP بحصة تبلغ 51 في المئة بعد أن وافقت في نوفمبر 2012 لشركة بريتش بيتروليمBP، وستات أويل وتوتال – وهذه الثلاث أعضاء رئيسون في كونسورتيوم شاه دنيز– على الحصول على أسهم في المشروع. وبعد مفاوضات مكثفة ومطولة، يبدو أن المسؤولين في حزب العدالة والتنمية قد مالوا في نهاية المطاف إلى شروط أذربيجان فيما يتعلق بقضايا النقل. وفقًا لشروط الاتفاق المبرم بين تركيا وأذربيجان في 26 يونيو 2012، فإن المُسهمين في TANAP سيدفعون رسوم العبورَ نفسها على أساس غير تمييزي، في حين يتم تحديد تعريفات النقل للشركات الأخرى التي قد ترغب في استخدام خط الأنابيب في المستقبل [40]. و هكذا يبدو أن الكلمة الأخيرة حول تشغيل خط الأنابيب ستكون لشركة سوكار SOCAR، وليس للشركات التركية. في المقابل، ضمنت أنقرة حقوق إعادة التصدير للغاز الإضافي الذي سيتم نقله إلى السوق التركية، وسوف تفرض باكو سعرًا تفضيليًا لإمدادات الغاز إلى تركيا. ومن ثَمّ يبدو أن

هنـاك مجالًا قليلًا بالنسـبة لتركيا كي تتصرف كدولـة عبـور للطاقـة لا يمكـن الاعتـماد عليهـا أو كدولـة "سـيئة "فيـما يتعلـق بتدفق إمدادات الغاز في المسـتقبل عـبر خط أنابيب TANAP.

لكـن ما زالت هنـاك أسـئلة مهمّة تطرح نفسـها حـول مـا إذا كانـت دول أخرى غير أذربيجان، في المستقبل القريب، سوف تكون قادرة على توفير كميات من الغاز للمسـاعدة في ملء خطوط الأنابيـب المقترحة على طول ممـر الغاز الجنوبي، بل وتعمل على زيادة قدرة هـذه الأنابيـب وتوسـعتها. كلّ مـن خطوط TAP ونابوكـو الغـرب قابـل للتطويـر، ويمكـن زيـادة قدرتهـا السـنوية مـن 10 إلى 20 مليـار مـتر مكعـب، في حـين أن هنـاك خططًا لرفع طاقـة TANAP إلى 60 مليار مـتر مكعب/ سـنويًّا. لكـن الآمـال الأولية لنقل الغاز الطبيعـي إلى أوروبا عبر تركيا من إيران ومصر، تبددت بعد تفاقم التوترات مع طهـران بشـأن برنامجها النووي ومـع اندلاع الـصراع في سـوريا ومنـع اسـتكمال بناء خط الغاز العربي.

واصلـت تركيـا محاولـة التوسـط بـين تركمانسـتان وأذربيجـان لتسـوية نزاعهـما حـول ملكية بعض حقـول النفـط والغاز في بحـر قزوين عـلى أمل أن هذا سـيدفع خطط بنـاء خط أنابيـب الغـاز العابر لبحـر قزوين إلى الأمـام. في سـبتمبر 2012 عقـد وزيـر الطاقـة تانر يلدز في تركيـا محادثات مع نظيره الأذربيجـاني والتركـماني ومفـوض الطاقة في الاتحـاد الأوروبي في عشـق آبـاد [41]. وعنـد العـودة إلى 1998 و1999، فـإن تركيـا وتركمانسـتان تفاوضتا حول صفقات تسليم 16 مليـار مـتر مكعـب/ سـنويًّا إلى السـوق التركيـة و14 مليـار متر مكعب/ سـنويًّا إلى أوروبـا عـبر تركيـا[42]. ولكـن الاحتمالات الفورية لحل النزاع بين باكو وعشـق لا تبدو واعـدة، والتركمان يزيدون من صادراتهم من الغاز الطبيعي إلى الصين.

ومـن المفارقـات، أن المسـؤولين الأتراك يمكنهـم التفـاوض على شروط مـع حكومة إقليم كردسـتان للسـماح بنقل الغاز الطبيعي من شـمال العراق إلى أوروبا من خلال تركيا، عـلى الرغم مـن مشـكلات أنقـرة المسـتمرة بشـأن القضية الكرديـة. في اجتماعات أربيل في مايـو 2012، حيـث جـرت محادثات بين يلدز ورئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بـارزاني ووزير النفط أشـتي هورامي، لأول مـرة تعهـدت تركيـا بالتعاون مـع الأكراد في شـمال العراق حـول قضايا الطاقـة [43]. وفي لقاء لاحق في إسـطنبول في سـبتمبر 2012، تحـدث هورامي عـن خطط لضـخ 15 مليار متر مكعـب/ سـنويًّا إلى السـوق التركية مع وحـدات تخزين إضافية لتسـليمها إلى أوروبا عـبر خطـوط الأنابيـب أو كغـاز طبيعـي مسـال[44]. ومـع ذلـك، يبـدو أن العلاقات بـين بغـداد وأربيـل يجـب أوّلًا أن تتحسـن، وأن توافـق الحكومـة المركزيـة العراقيـة على قانـون النفـط الجديـد قبل أن تضـع حكومة إقليم كردستان المزيد من خطط تصدير الغاز بكميات كبيرة.

في وقـت كتابـة هـذه الورقـة، وخلافًـا للمخـاوف السـابقة، فـإن الدعـم التركـي لمشروع سـاوث سـتريم الذي تدعمه روسيا

ما زالت هناك أسئلة مهمّة تطرح نفسها حول ما إذا كانت دول أخرى غير أذربيجان، في المستقبل القريب، سوف تكون قادرة على توفير كميات من الغاز للمساعدة في ملء خطوط الأنابيب المقترحة على طول ممر الغاز الجنوبي

لا يهدد آفاق تحقيق ممر الغاز الجنوبي. يهدف الكرملين إلى بدء أعمال البناء في ديسمبر لعام 2012، وتشغيل ساوث ستريم بحلول عام 2015. وخط الأنابيب هذا من شأنه تمكين موسكو من أن تكون أقل اعتمادًا على كييف. ويرى المسؤولون الروس أن أوكرانيا لا يمكن الاعتماد عليها، أو أنها دولة "سيئة" لعبور شحنات الغاز إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومع أنه من الصعب أن نتصور الغاز الطبيعي الأذربيجاني أو غاز شمال العراق يتم نقله عبر خط ساوث ستريم، لكن زيادة صادرات الغاز التركماني إلى روسيا ستزيد من كمية الغاز الطبيعي الروسي لأوروبا. لذا يمكن القول، إن دعم حزب العدالة والتنمية لخط TANAP، والذي أظهرت من خلاله أنقرة لبروكسل التزامها في جعل تركيا عنصرًا رئيسًا في ممر الغاز الجنوبي البري، جعل المسؤولين الأتراك يدعمون بناء مشروع ساوث ستريم في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا.

الخاتمة:

ستظل تلبية احتياجات أمن الطاقة في تركيا أولوية لحكومة حزب العدالة والتنمية، أو أي حكومة مستقبلية في أنقرة. فالتحول إلى دولة رئيسة لعبور الغاز ومركزًا للطاقة تعد أهدافًا ثانوية، ولكنها مع ذلك في غاية الأهمية. لذلك، على مسؤولي حزب العدالة والتنمية تطوير البنية التحتية، وتحرير سوق الغاز المحلي بشكل كامل لتمكين تركيا من أن تصبح مركزًا حقيقيًّا لتجارة الطاقة. وبالفعل يجري اتخاذ الخطوات الأولية لتحقيق هذه الأهداف، وسوف يكون بناء TANAP على وجه الخصوص مَعْلَمًا رئيسًا. أيضًا مسؤولو الطاقة الأتراك حريصون على تأمين حقوق إعادة التصدير، ولكن، باستثناء أذربيجان، سيتردّد منتجو الطاقة في السماح لتركيا بتحقيق أرباح من الغاز المباع إلى السوق التركية. عمومًا يبدو أنّ التحول إلى دولة عبور رئيسة للطاقة فيما يتعلق بالغاز أمر قريب المنال، وخصوصًا مع دعم تركيا لخطوط TANAP وساوث ستريم، على الرغم من سعي حزب العدالة والتنمية إلى الحفاظ على حسن سمعة تركيا كدولة "جيدة" لعبور الطاقة بعد الصعوبات على توقيع اتفاقية IGA بشأن نابوكو وتأخير الاتفاق على شروط العبور مع أذربيجان .

التحول إلى دولة عبور رئيسة ومركز كبير للطاقة في المستقبل سيعزّز أهداف تركيا في أن تصبح قوة إقليمية مؤثّرة. إن بناء ساوث ستريم قد يمنح تركيا بعض النفوذ على روسيا. بحجة أنه في المستقبل، بسبب

TANAP فـإن أذربيجـان سـتمد تركيـا بكميات إضافية من الغاز في حالة الطوارئ، حيـث لمحت موسـكو إلى أنها قـد تتخلى عن تزويـد أنقرة بكميات الغاز الإضافية في حال حـدوث عمليـات تخريب لخطـوط الأنابيب التي تحمل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا. لكـن قد يكـون الكرملـين أقل ميـلًا لحجب إمـدادات الغـاز إلى تركيـا إذا كانـت متعلقة بتعـاون أنقـرة في نقلـه إلى أوروبـا بكميـات كبيرة عبر المنطقـة الاقتصادية الخالصة لتركيا في البحـر الأسـود. ومـع إخفـاق فتح فصل الطاقة بسـبب معارضة القبارصة اليونانيين، فإنـه يبقـى أن نـرى مـا إذا كانت آمـال تركيا للانضـمام إلى الاتحاد الأوروبي سـتتحقق إذا ما أظهرت أنقرة لبروكسل أن تركيا هي دولة موثـوق بها لعبـور الطاقـة وأنهـا متجهة لأن تصبح عنصرًا رئيسًا في الممر الجنوبي للغاز .

بدءًا مـن نوفمبر 2012 لم يكـن واضحًا مـا إذا كان خط TAP أو خط نابوكو الغرب سـيتم اختيـاره في عـام 2013 لربط مشروع TANAP المخطـط لـه. فمـن المعروف أن كميـات الغـاز اللازمـة لمـلء هـذه الأنابيب من شـمال العـراق وربما في نهايـة المطاف من تركمانسـتان لـن تكون متاحة لعدة سـنوات. ومـع ذلـك، بـادر مسـؤولو حـزب العدالـة والتنميـة باتخـاذ خطـوات لتأمـين اتفاقـات توريـد الغـاز مـع حكومـة إقليـم كردسـتان وفتح مسارات التصدير المحتملة، واستمروا في محاولاتهـم، مـن دون نجـاح يذكـر حتـى الآن، في التوسـط بـين باكـو وعشـق آبـاد لحـل النزاعات حـول بحر قزويـن. في المدى القريب، رغم ذلك، وعلى نقيض التصرفات السابقة، يبدو أن أنقرة ستلعب دورًا مهمًّا من خـلال الموافقة على ترتيبـات العبور التي من شأنها أن تتناسب مع مصالح كل من المنتجين والمستهلكين للطاقة.

لمحت موسكو إلى أنها قد تتخلى عن تزويد أنقـرة بكميـات الغـاز الإضافيـة في حال حدوث عمليات تخريـب لخطوط الأنابيب التي تحمـل الغاز الطبيعي مـن إيران إلى تركيا . لكن قد يكـون الكرملين أقل ميلاً لحجب إمدادات الغاز إلى تركيا إذا كانت متعلقـة بتعاون أنقرة في نقلـه إلى أوروبا بكميـات كبيرة عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في البحر الأسود

المصادر والمراجع

1- المنتدى الاقتصادي العالمي، "أمن الطاقة"World Economic Forum. “Energy Security.” Summit on the Global Agenda 2009 Council Reports (2009) retrieved November 13. 2012. from http: //www.weforum.org /pdf /GAC09 /council /energy_security.

2- منظمة التعاون والتنمية، تركيا، ملخص التوقعات الاقتصادية (مايو2012)، OECD. Turkey – Economic Forecast Summary (May 2012). retrieved November 13. 2012. from http: //www.oecd.org /eco /economicoutlookanalysisandforecasts /turkey-economicforecastssummarymay2012.htm.

3- انتهاء فترة تعريفة الكهرباء والغاز الطبيعي، Elektrik ve Dogalgazda Tarife Donemi

Bitiyor" ("The Tariff Period for Electricity and Natural Gas is Finishing"). April 29. 2010. retrieved November 14. 2012. from http: / /www.dunya.com /elektrik-vedogalgazda-tarife-donemi-bitiyor-85960h.htm.

4- شركة بريتش بيتروليم، استعراض إحصائي لطاقة العالم، يونيو 2012، BP.
Statistical Review of World Energy (June 2012). p. 28. retrieved November 14. 2012. from http: / /www.bp.com / sectionbodycopy.do?categoryId=7500& contentId=7068481 /.

5- EMRA. Natural Gas Market 2011 Sector Report (2012). p. 7. retrieved November 14. 2012. from http: / /www. emra.org.tr /documents /natural_gas / publishments /NaturalGasMarket2011 SectorReport_Q9WwGbRxxnRy.pdf. The EMRA forecasted that Turkey would consume 48.5 bcm in 2012. Note that the gas import and consumption figures for Turkey given by BP and the EMRA do not exactly tally.

6- جمهورية تركيا، وزارة الطاقة والموارد الطبيعية، الخطة الإستراتيجية (2010-2014)، (2010)، ص28، استرجاع 14نوفمبر 2012، http: // www.enerji.gov.tr /yayinlar_raporlar_ EN /ETKB_2010_2014_Stratejik_Plani_ EN.pdf.

7- ليلى قاراقايا، Leyla Karakaya. "Turkey Played its Hand Well in the Energy Game." TEPAV Evaluation Note N201162 (December 2011). retrieved November 26. 2012. from http: / /www.tepav.org. tr /upload /files /1330691043-.Turkey_ Played_its_Hand_Well_in the_Energy_ Game.pdf..

8- Deloitte. Turkey's Natural Gas Market: Expectations and Developments 2012 (April 2012). p. 18. retrieved November 14. 2012. from http: / /www. deloitte.com /assets /Dcom-Turkey / LocalAssets /Documents / turkey_tr_ energy_naturalgas_030512.pdf.

9- Gareth M. Winrow. Problems and Prospects for the "Fourth Corridor": The PositionsandRoleofTurkeyinGasTransit to Europe (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies. 2009). p. 15. retrieved November 14. 2012. from http: / /www. oxfordenergy.org /wpcms /wp-content / NG30-problemsand /11 /uploads /2010 ProspectsForTheFourthCorridorThePos itionsandRoleofTurkeyinGasTransitToE urope-GarethWinrow2009.pdf.

10- لمزيد من التفاصيل انظر، شعبان قـارداش، علاقات الطاقة بين تركيا وروسيا، Saban Kardas. "Turkey-Russia Energy Relations." International Journal. Vol. 67. No. 1 (Winter 2011-2012). pp. 97-98.

11- EMRA. op. cit.. p. 21.

12- Second Strategic Energy Review – An EU Energy Security and Solidarity Action Plan (Brussels: European Commission. November 13. 2008). p. 4.

13- Trans Adriatic Pipeline. "Shah Deniz Partners BP. SOCAR and Total Commit to Funds for TAP" (August 9. 2012). retrieved November 14. 2012. from http: / /www.trans-adriatic-pipeline.com /news /news /detail-view / article /330 /.

14- Bill Lehane. "BP Drops SEEP to Back Nabucco West." Upstream Online (June 28. 2012). retrieved November 14. 2012. from http: / /www.upstreamonline.com / live /article1255837.ece.

15- Turkey. Azerbaijan Deal to Transfer" Gas to Europe." Hurriyet Daily News. December 27. 2011

16- Vladimir Socor. "Azerbaijan Drives the Planning on Trans-Anatolia Gas Pipeline Project." Eurasia Daily Monitor (September 11. 2012). retrieved November 14. 2012. from http: / /www.jamestown.org / single /?no_cache=1&tx_ttnews{tt_

.news}=39827&tx_ttnews{backPid}=587
17- Gul Loft and Anne Korin. "Realism and Idealism in the Energy Security Debate." Gul Loft and Anne Korin (eds.). Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook (Santa Barbara. California: Praeger Security .International. 2009). p. 336
18- Paul Stevens. Transit Troubles: Pipelines as a Source of Conflict (London: Chatham House. 2009). pp. 2 and 11.
19- Turkey 2012 Progress Report (Brussels: European Commission. .October 10. 2012). p. 60
20- .Deloitte. op. cit.. p. 26
21- Iraq. Turkey Sign Renewed Oil" .Pipeline." Reuters. September 19. 2010
22- Vladimir Socor. "Turkey's Stalling on Nabucco Hurts Europe. Azerbaijan and Itself: Part One." Eurasia Daily Monitor (March 4. 2009). retrieved November 14. 2012. from http: // www.jamestown.org / programs /edm / single /?tx_ttnews{tt_news}=34657&tx_ .ttnews{backPid}=485&no_cache=1
23- Nabucco Gas Pipeline Project" Crosses Key Threshold with Signing of Intergovernmental Agreement" (July 13. 2009). retrieved November 15. 2012. from http: / /www.ihs.com /products / global-insight / industry-economic- .report.aspx?id=106595318
24- Saban Kardas. "Geo-Strategic Position as Leverage in EU Accession: The Case of Turkish-EU Negotia¬tions on the Nabucco Pipeline." Southeast European and Black Sea Studies. Vol. 11. No. 1 (2011). p. 49. Saban Kardas. "Geo-Strategic Position as Leverage in EU Accession: The Case of Turkish-EU Negotia¬tions on the Nabucco Pipeline." Southeast European and Black Sea .Studies. Vol. 11. No. 1 (2011). p. 49
25- Vladimir Socor. "Interconnector and Trans-Adriatic Gas Pipeline Projects: HowCompetitive?"EurasiaDailyMonitor (January 14. 2011). retrieved November 15. 2012. from http: / /www.jamestown. org / single /?no_cache=1&tx_ttnews{tt_ .news}=37358&tx_ttnews{backPid}=512
26- op cit.. .(2014-Strategic Plan (2010 .p. 31
27- Ali Berat Meric. "Turkey Signs with China's Tianchen to Construct Gas Storage." Bloomberg. November 29. .2011
28- Turkey Establishes Energy" Exchange." Turkish Weekly (July 6. 2012). retrieved November 15. 2012. from http: / /www.turkishweekly.net / news /137905 /turkey-establishes- .energy-exchange.html
29- ICIS Heren. "Turkish Energy Stakeholders Define EPIAS and Unbundling Aims" (September 27. 2012). retrieved November 15. 2012. from http: / /www.icis.com /heren / turkish- /9599282 /27 /09 /articles /2012 energy-stakeholders-define-epias-and- .unbundling.html
30- Platts. "Turkish Energy Minister says Black Sea to Ukraine LNG Delivery Talks Ongoing" (June 21. 2012). retrieved November 15. 2012. from http: / /www. platts.com /RSSFeedDetailedNews / .RSSFeed / NaturalGas /8422527
31- Ayla Jean Yackley. "Update 1 – Kurds Expect Baghdad's First Oil Payment Next .Week." Reuters. Sep¬tember 24. 2012
32- Edward C. Chow. "Turkey as an Energy Bridge." Turkey's Evolving Dynamics: Strategic Choices for US-Tur¬key Relations (Washington DC: Center for Strategic and International .78-Studies. March 2009). pp. 77
33- Ahmet Davutoglu. "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007."

Insight Turkey. Vol. 10. No. 1 (2008). pp. 78–79.

34– Davutoglu: Turkey at Crossroads of" Global Energy Transportation." Today's Zaman. August 10. 2009.

35– International Crisis Group. Nagorno–Karabakh: Risking War. Europe Report 187 (Tbilisi and Brussels: International Crisis Group. 2007). p. 14.

36– Joshua Kucera. "Armenian Military Simulates Attack on Azerbaijan's Oil." The Bug Pit (October 17. 2012). retrieved November 15. 2012. from http://www.eurasianet.org/node/66061.

37– Michael Emerson. Fishing for Gas and More in Cypriot Waters (July 24. 2012). p. 4. retrieved November 15. 2012. from http://www.ceps.eu/book/fishing–gas–and–more–cypriot–waters.

38– مقابلات الكاتب مع خبراء الطاقة في تركيا.

39– Azerbaijan Resumes Gas Flows to" Turkey from Shah Deniz – BP." Reuters. June 11. 2012; and A. Taghiyeva. "Turkish Military: Explosion on Baku–Tbilisi–Erzurum Gas Pipeline a Terror Act." Trend Az (October 4. 2012). retrieved November 15. 2012. from http://www.turkishweekly.net/news/143030/turkish–ministry–explosion–on–baku–tbilisi–erzurum–gas–pipeline–a–terror–act.html.

40– Azerbaijan and Turkey Sign TANAP" Agreements" (June 27. 2012). retrieved November 15. 2012. from http://www.argusmedia.com/pages/NewsBody.aspx?id=803669&menu=yes.

41– Big Game' Heating up on Caspian'" Gas with Turkey's Turkmen Move." Hurriyet Daily News. September 4. 2012.

42– See "Uluslararasi انظر المشروعات الدولية، Projeler" ("International Projects"). retrieved November 15. 2012. from http://www. botas.gov.tr/index.asp.

43– Joel Wing. "Iraq's Kurds Gambit on Pipelines to Turkey may not Pan Out." Ekurd.net (May 29. 2012) retrieved November 15. 2012. from http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2012/5/invest841.htm.

44– Yackley. op. cit.

45– For the warning made by Gazprom's spokesman. Sergei Kupriyanov. see "Gazprom warns Turkey over Azeri Gas Pipeline Deal." Reuters. June 29. 2012.

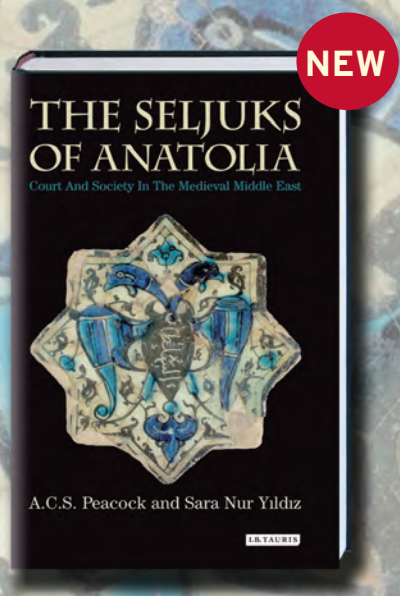

320 pages 216 x 134mm 9781848858879 hardback £56.00

THE SELJUKS OF ANATOLIA

Court and Society in the Medieval Middle East

Edited by
A.C.S. Peacock and Sara Nur Yıldız

'This impressive scholarly volume opens up several new lines of research into the turbulent and little-known history of Seljuk Anatolia.' – Professor Charles Melville, Faculty of Asian and Middle Eastern Studies, University of Cambridge

www.ibtauris.com

I.B.TAURIS PUBLISHERS

CAMBRIDGE

Islamist Terrorism and Democracy in the Middle East

Katerina Dalacoura

What were the reasons behind the terrorist attacks of September 11th?

Does the cause of Islamist terrorism relate to the lack of democracy in the Middle East?

Through detailed research into the activities of both radical and moderate organizations across the Middle East, such as the Muslim Brotherhood, Hamas and Hizbullah, and via interviews with key personnel, Katerina Dalacoura investigates whether repression and political exclusion pushed Islamist entities to adopt terrorist tactics. She also explores whether inclusion in the political process has had the opposite effect of encouraging Islamist groups toward moderation and ideological pragmatism.

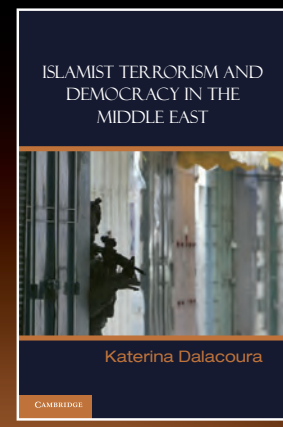

224 pages
Paperback
9780521683791
£17.99 - €21.95

224 pages
Hardback
9780521865180
£55.00 - €67.10

For more information, visit
www.cambridge.org

CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS